بان صار بعضه باطن الالية او في الحشفة وبعضه خارجها
فلكل حكمه والاوجه اخذا مما ياتي في الصوم من العفو عن خروج
مستعدة للبسوه ورد هابيده ان من ابتلي هنا بما وزته الصفحة
او الحشفة دايما عفي عنه فيجزيه الحجر للضرورة وظاهر كلامهم يخالفه
الا ان يحمل على من فقد الماء ويجب في الاستنجا بالحجر ليجزي ثلاث
مسحات لما رواه مسلم عن سلمان قال نهانا رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان نستنجي باقل من ثلاثة احجار ولو باطراف حجر اذ المقصود
عدد المسحات بخلاف رمي الجمار لا يكفي له حجر بثلاثة اطراف عن
ثلاث رميات لان القصود ثم عدد الرمي وهنا عدد المسحات
اما الاستنجا بالماء فيسن ثلاثا كسائر النجاسات كما افتى به الوالد
رحمه الله تعالى فان لم ينق المحل بالثلاث وجب عليه الانقا
بزايد فاكثر لانه المقصود من الاستنجا والانقا ان يزيل العين حتى
لا يبقى الا اثر لا يزيله الا الماء او صغار الخزف وسن الايتار بالمثناة
في عدد المسحات حيث حصل الانقا بشفع بعد الثلاث لما صح
من الامر به وان لم ينقوا لما مر في ازالة العين هنا مسئلة المرة الواحدة
لان المقام مقام تخفيف والامر هنا دايرعلى حصول الايتار فقط
رعاية للامر به فالقول بانه ان حصل الانقا بوتر من ثنتان
ليحصل فضل التثليث لم يظهر على ندبه في ازالة النجاسة بزيادة
ثنتين بعد الحكم بالطهارة او بشفع من ثلاث للتثليث وواحدة
للايتار مردود عملا باطلاقهم ولو شرع بخاسة في يده بعد
استنجايه لم يحكم بنجاسة المحل وان حكمنا على يده بالنجاسة لانا
لم نتحقق ان محل الريح باطن الاصبع الذي كان ملاصقا للمحل لاحتمال
انه في جوابه فلا تنجس بالشك او ان هذا المحل قد خفف
فيه الاستنجا بالحجر تخفف فيه هنا واكتفي بغلبة ظن زوال
النجاسة وكل حجر من الاحجار الواجبة محل محله اي يمسح بكل

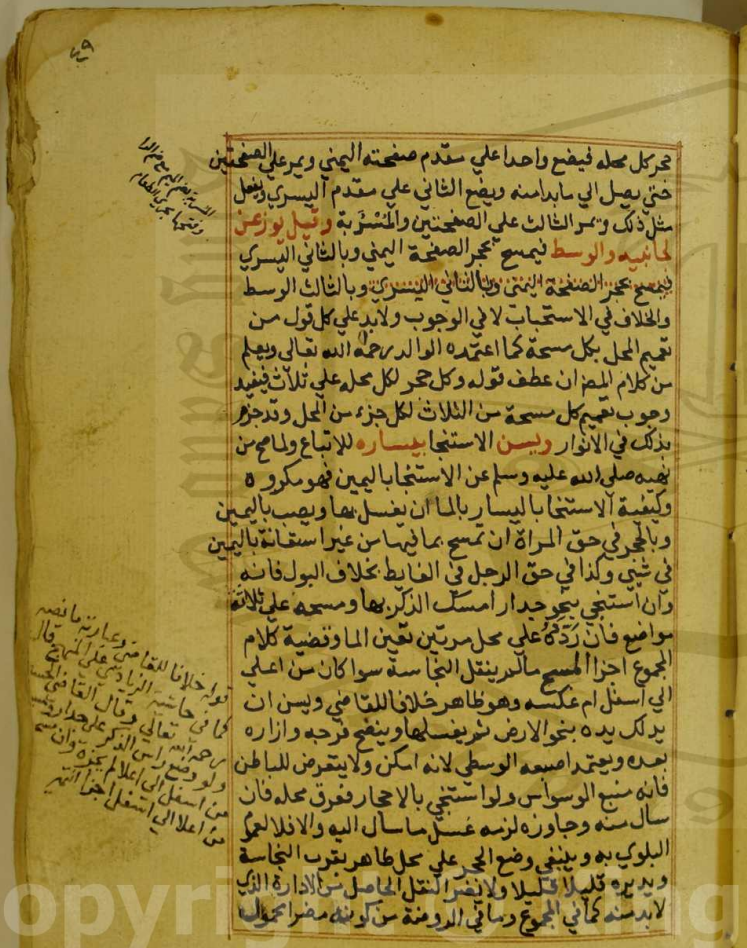

مجر كل محله فيضع واحدا على مقدم صفحته اليمنى ويمر على الصفحتين
حتى يصل الى مابدا منه ويضع الثاني على مقدم اليسرى ويفعل
مثل ذلك ويمر الثالث على الصفحتين والمشرجة وقيل يوزعن
لجانبيه والوسط فيمسح بحجر الصفحة اليمنى وبالثاني اليسرى
فيمسح بحجر الصفحة اليمنى وبالثاني اليسرى وبالثالث الوسط
والخلاف في الاستحباب لا في الوجوب ولا بد على كل قول من
تعميم المحل بكل مسحة كما اعتمده الوالد رحمه الله تعالى ويعلم
من كلام المص ان عطف قوله وكل حجر لكل محله على ثلاث يفيد
وجوب تعميم كل مسحة من الثلاث لكل جزء من المحل وقد جزم
بذلك في الانوار ويسن الاستنجا بيساره للاتباع ولما مر من
نهيه صلى الله عليه وسلم عن الاستنجا باليمين فهو مكروه
وكيفية الاستنجا باليسار بالماء ان يغسل بها ويصب باليمين
وبالحجر في حق المراة ان تمسح بما فيهما من غير استعانة باليمين
في شيء وكذا في حق الرجل في الغايط بخلاف البول فانه
وان استبقى بحوجدار امسك الذكر بها ومسحه على ثلاثة
مواضع فان رد على محل مرتين تعين الماء وقضية كلام
المجموع اجزاء المسح ما لم ينقل النجاسة سواء كان من اعلى
الى اسفل ام عكسه وهو ظاهر خلافا للقاضي ويسن ان
يدلك يده بنحو الارض بعد غسلها وينفخ فرجه وازاره
بعده ويعتمد اصبعه الوسطى لانه امكن ولا يتعرض للباطن
فانه منبع الوسواس ولو استنجى بالاحجار فعرق محله فان
سال منه وجاوزه لزمه غسل ما سال اليه والا فلا للعفو
البلوي به ويكفي وضع الحجر على محل طاهر يقرب النجاسة
ويديره قليلا قليلا ولا يضر النقل الحاصل من الادارة الذي
لا بد منه كما في المجموع وساتي المرة من كونه مضرا بحمل

فوائد خلافا للقاضي وعبارته ما نصه
زاد في حاشية الزيادي على المنهج قال
كما في تعالى وقال القاضي في الحسن
رحمه الله ولو وضع راس الذكر على حجر وامر
من اسفل الى اعلا لم يجز وان مسح
من اعلا الى اسفل اجزا انتهى